ضمان ان ضربته فجرت سنبله فحملها فالقته حيا فمات تجب
قيمته لا دية ولا كفارة في الجنين والبيتين بعض علف كتاب
الخلق وان شربت دواء عالجت فرجها فطرحت جنينها فالقوة
باب ما يحدث في الطريق
من احدث في الطريق العامة
كنيفا او ميزابا او جرصنا او دكانا وسعه ذلك ان لم
يضر بهم ولكل منهم نزعه وفي الطريق الخاص لا يسعه
بلا اذن الشريك كاء وان لم يضر وعلى عاقلته دية ومن ماله
بسقوطها فرسها وكذا لو عثر بنقضه انسان وان وقع
العامة على اخر فمات فلا ضمان وان طرف الضمان على
من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا
ضمان وان طرف الخارج ضمن كمن حفر بئرا او وضع حجرا
في الطريق فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضمانها فيما له
والقاعة التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا
اذن الامام وان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان فلو مات
الواقع في البئر جوعا او غما فلا ضمان على حافرها وان بلا اذن
وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابي يوسف في الغم لا في الجوع
وان وضع حجرا فنحاه اخر فضمان ما تلف به على الثاني ولو

جنايات دار غيرها فضمان ما تلف به عليه وكذا لو صنع
خشبة في الطريق ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فذكر الشافعي
ضمان ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق حجرا فانهدم في
شيئا ضمنه ولو حرق بعد ما حركه الريح الا وضع الحر
لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من
حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ابتل
حصيرا او قنديلا او حصاة لمسجد غيره بلا اذن فعطب به
احد خلافا لهما ولو اخذ هذه الاشياء الى مسجد حيه
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيئ بسقوط رداء ولو
لابس ومن جلس في المسجد غير معتكف فعطب به احد ضمنه خلافا
لهما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او التعليم او يقرأ القرآن
او نام فيه في اثناء الصلوة وبأي ان يمر فيه او يقعد للحديث
ولا بأي مسجد حيه وغيره واما المعتكف فقيل على هذا الخلاف
وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي المجالس مصليا لا يضمن اجماعا
وان من غير اهله ولو استأجر بيت الدار عملة لاخراج الجاص
او الطلة فتلف به شيئ فالضمان عليهم ان قبل فراغ عملهم
وان بعده فعليه ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)